مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

8 July 2010
Arabic
Original: English

اللجنة الرئيسية

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٧ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تشيدياوسيكو . . . . . (زمبابوي)

المحتويات

تنظيم الأعمال

تبادل عام للآراء

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

10-35340X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

تنظيم الأعمال

١ - **الرئيس:** قال إن اللجنة الرئيسية الأولى تقوم بمهمة تناول البندين الفرعيين (أ) و (ب) للبند ١٦ والبند ١٧ من جدول الأعمال (NPT/CONF/2010/1). وإضافة. إلى هذا فإن المؤتمر العام قد أنشأ هيئة فرعية ستركّز على نزع السلاح النووي وضمانات الأمن. ولفت الانتباه إلى برنامج العمل المقتَرح للجنة وهيئتها الفرعية الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2010/MC.1/INF/1.

٢ - اعتُمد برنامج العمل.

٣ - **السيد مرشيك** (النمسا): تحدّث كرئيس للهيئة الفرعية الأولى، وقال إن الهيئة الفرعية سوف تضع خطة عمل بشأن نزع السلاح النووي كي تُدرج في التقرير الذي ستقدمه اللجنة الرئيسية الأولى إلى المؤتمر.

تبادل عام للآراء

٤ - **السيد بدر** (مصر): تحدّث نيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأشار إلى أن صيغة البند ١٦ من جدول الأعمال توضّح أنه ينبغي ألاّ يقتصر دور اللجنة الرئيسية الأولى على مجرد استعراض المعاهدة بل ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أيضاً المقررات والقرارات التي تم الاتفاق عليها في المؤتمرين الاستعراضيين اللذين عُقدا في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

٥ - واستطرد قائلاً إن مجموعة دول عدم الانحياز، التي لا تزال ملتزمة تماماً بالهدف النهائي المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي بشكل عام وكامل، تعتبر أن المعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية والتي جرى التوقيع عليها من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تشكّل خطوة في الاتجاه الصحيح. وأضاف قائلاً إن هذه التخفيضات لا تزال، مع ذلك، أقل من توقّعات المجتمع الدولي. وأشار إلى أنه لذلك فإن المجموعة تشجّع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح التي تنصّ عليها معاهدة عدم الانتشار وذلك على نحو يتسم بالشفافية واللارجعة والقابلية للتحقق وبخطى أسرع.

٦ - وأشار إلى أن المجموعة عازمة على أن تعمل مع اللجنة الرئيسية الأولى من أجل التوصّل إلى اتفاق بشأن وضع خطة عمل قوية ومتماسكة لنزع السلاح النووي خلال فترة زمنية محدَّدة. ولتحقيق ذلك فإن المجموعة سوف تقترح قريباً على الهيئة الفرعية خطة عمل من ثلاث مراحل.

٧ - وقال إنه إضافة إلى هذا فإن المجموعة تعتقد بأنه ينبغي على المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، ضمن أمور أخرى، مع الإعراب عن القلق الشديد، أن يشير إلى المبادئ الأمنية التي تطبّقها الدول الحائزة للأسلحة النووية بما يشمل المفهوم الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ وأن يؤكّد من جديد أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار بجميع جوانبها دون إعاقة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من جانب الدول الأطراف في المعاهدة؛ وأن يؤكّد، في هذا السياق، الأهمية الخاصة للمراعاة الدقيقة للمادتين الأولى والثانية من أحكام المعاهدة؛ وأن يشدِّد على أهمية أن تؤكّد من جديد الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامها بأن تنفِّذ تماماً المادتين الأولى والثانية من أحكام المعاهدة.

٨ - وثانياً، بالنسبة لمجال نزع السلاح النووي، ينبغي أن تؤكّد الوثيقة الختامية من جديد أنه سوف تجرى مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفقاً للولاية الواردة في تقرير شانون؛ وأن تشدِّد من جديد على أهمية أن تطبِّق الدول الحائزة للأسلحة النووية مبادئ الشفافية

والقابلية للتحقق واللارجعة في تنفيذ جميع التدابير المتعلقة بنزع السلاح النووي؛ وأن تعرب عن القلق إزاء احتمال حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي وعن وجود اتفاق على أن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية من شأنه أن يؤدّي إلى الإخلال بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح ويتعارض مع أحكام معاهدة عدم الانتشار.

٩ - وثالثاً، بالنسبة للتجارب النووية ينبغي أن يؤكّد التقرير النهائي من جديد أن الطريقة الوحيدة لتخليص العالم من التهديد باستخدام الأسلحة النووية تتمثّل في إزالة هذه الأسلحة بشكل كامل؛ وتأييد دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ؛ والتأكيد على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تقع عليها مسؤولية خاصة بأن تقوم بالدور الريادي في تحقيق ذلك.

١٠ - وأخيراً، ينبغي أن يشير التقرير النهائي للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ إلى أن الدول الأطراف في المعاهدة قد اتفقت، بتوافق الآراء، في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ على تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية بأن تقدّم الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تأكيدات أمنية مُلزمة قانوناً؛ وأن يؤكّد من جديد أن إدخال تحسينات على الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أسلحة جديدة يتعارضان مع التأكيدات الأمنية التي قدَّمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية ويُعتبران انتهاكاً للالتزامات التي قدمتها تلك الدول عند إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وأن يعيد تأكيد أن إزالة الأسلحة النووية بشكل كامل هي الضمان المطلق ضد استخدام تلك الأسلحة. وعلى هذا فإنه ينبغي أن تبذل جهود لإبرام صك عالمي وغير مشروط ومُلزم قانوناً بحيث يقدِّم ضمانات أمنية إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وذلك كمسألة لها أولوية.

١١ - **السيد غارسيا** (الفلبين): قال إنه ينبغي أن يعزّز المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ التعهّدات التي قدَّمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تزيل ترساناتها النووية وتنفّذ الخطوات العملية البالغ عددها ١٣ خطوة وذلك بالتوصّل إلى اتفاق بشأن معايير وجداول زمنية محدَّدة لتنفيذ تلك الخطوات بما يشمل إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية أو سلسلة اتفاقات قانونية يعزّز بعضها بعضاً.

١٢ - واستطرد قائلاً إنه بصفة خاصة ينبغي على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تصدِّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وأن تقدّم ضمانات أمن سلبية إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتصبح أطرافاً في المعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وخاصة معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

١٣ - وأخيراً، ذكر أن حكومته تؤيد مبادرات تهدف إلى دعم أعمال مؤتمر نزع السلاح، وخاصة بهدف إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وتدعو جميع الدول التي ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار إلى أن تنضم إلى المعاهدة؛ وتحثّ الدول بقوة على عدم الانسحاب من المعاهدة.

١٤ - **السيد بدر** (مصر): تحدّث نيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد وقال إنه في حين أن الائتلاف لا يزال ملتزماً التزاماً كاملا بتنفيذ الدعائم الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار جميعها فإن تركيزه ينصبّ على نزع السلاح النووي.

١٥ - وقال إن الائتلاف كان له دور فعّال في نجاح اعتماد الخطوات العملية البالغ عددها ١٣ خطوة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وهي خطوات لم يتم، للأسف، ترحيلها إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥. وفي حين أن التطوّرات الإيجابية التي حدثت مؤخراً، وخاصة المعاهدة

الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية التي جرى التوقيع عليها من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، قد شجّعت المجموعة فإنه ينبغي أن تعمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تحقيق المزيد من الخفض الكبير بهدف إزالة جميع الأسلحة النووية بالكامل.

١٦ - وواصل حديثه قائلاً إنه لذلك توجد حاجة إلى تحقيق تقدّم أكبر بالنسبة لتنفيذ التزامات نزع السلاح التي تنصّ عليها الاتفاقية بموجب المادة السادسة، وخاصة بالنسبة لتنفيذ الالتزامات التي سبق أن اتُفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ والتي تتعلّق بدور الأسلحة النووية في سياسات الأمن؛ ورفع مستوى الأسلحة النووية الموجودة أو استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية؛ وقيام مؤتمر نزع السلاح بإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٧ - وقال إنه إلى أن يتم إبرام هذه المعاهدة يتعيَّن على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضع ما يلزم من ترتيبات للتحقق وصكوك مُلزمة قانوناً. واختتم حديثه قائلاً إنه إضافة إلى هذا يجب أن تكون مبادئ اللارجعة والشفافية والقابلية للتحقق منطبقة على جميع الجهود التي تهدف إلى نزع السلاح وذلك لضمان نجاح تلك الجهود.

١٨ - **السيد لوبير** (سويسرا): قال إن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ قد أتاح فرصة فريدة للاعتماد على قوة الدفع الإيجابية الحالية في اتجاه نزع السلاح النووي. وينبغي أن تكون الوثيقة الختامية وثيقة متوازنة، كما يجب أن تؤكّد من جديد الالتزامات التي سبق الاتفاق عليها وأن تقرّ بالنتائج التي تحققت حتى الآن وأن تطلب تحقيق المزيد من التقدّم وتوضّح كيفية تحقيقه. وبالنسبة للنقطة الأخيرة فإنه ينبغي أن يعتمد المؤتمر الاستعراضي خطة عمل لتحريك عملية نزع السلاح النووي إلى الأمام بطريقة محدَّدة وتدريجية وعملية. ولتحقيق هذا الغرض يمكن تحديث الخطوات العملية البالغ عددها ١٣ خطوة، مع وضع إطار زمني محدَّد للتنفيذ.

١٩ - وواصل حديثه قائلاً إنه كي تنجح خطة العمل هذه ينبغي أن تتضمّن عناصر كمّية وعناصر كيفية. ومن هذه الناحية تشجِّع سويسرا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تشارك بشكل كامل في عملية الحدّ من الأسلحة؛ وإنهاء برامج تطوير الأسلحة النووية؛ وزيادة خفض جاهزية نظم الأسلحة النووية للعمل؛ والحدّ من دور الأسلحة النووية في وضع المبادئ العسكرية.

٢٠ - واختتم حديثه قائلاً إنه إضافة إلى هذا فإنه ينبغي أن تدعو خطة العمل المعتمدة جميع الدول إلى أن تبدأ في إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وإلى تقديم ضمانات أمنية سلبية ملزمة والتصديق بسرعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٢١ - **السيد كوينلان** (أستراليا): أعرب عن ترحيبه بقوة الدفع الحالية في اتجاه نزع السلاح النووي التي نتجت عن التطوّرات الإيجابية الأخيرة، ودعا إلى أن يؤكّد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ من جديد التعهدات التي قدمتها بشكل قاطع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تحقق الإزالة الكاملة لأسلحتها النووية. ومن هذه الناحية قدمت أستراليا واليابان ورقة عمل (NPT/CONF.2010/WP.9) تتضمّن مجموعة جديدة من التدابير العملية المتعلقة بنزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية كي ينظر فيها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٢٢ - وقال إنه ينبغي أن تعكس الوثيقة الختامية للمؤتمر الحالي، بصفة خاصة، اللارجعة في عملية نزع السلاح النووي وقابليتها للتحقق؛ وأن تؤكّد من جديد الالتزامات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تحدّ من دور

الأسلحة النووية في استراتيجياتها الأمنية الوطنية؛ وأن تقدم تأكيدات أمنية سلبية معزّزة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أيضاً أن يعرب المؤتمر الاستعراضي بوضوح عن تأييده لإنشاء مناطق خالية من السلاح النووي وأن يعمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية لحل أية مسائل معلّقة تمنعها حالياً من إعطاء تأكيدات أمنية سلبية إلى أعضاء تلك المناطق.

٢٣ - وأخيراً، ينبغي أن يؤكّد المؤتمر ضرورة أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية جميع الخطوات المعقولة لتقليل مخاطر الإطلاق العارض أو غير المأذون به لأسلحتها؛ وأن يؤيد دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ في وقت مبكّر؛ وأن يعرب عن خيبة الأمل لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من تنفيذ برنامج عمله لعام ٢٠٠٩ الذي تم الاتفاق عليه. وفي هذا السياق ينبغي أن يؤكد المؤتمر الاستعراضي من جديد أن هناك حاجة ملحَّة إلى إجراء مفاوضات، دون شروط مسبقة، بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. واختتم حديثه قائلاً إنه إلى أن يتحقق ذلك ينبغي أن يدعو المؤتمر الاستعراضي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تعلن عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية أو عن استمرارها في تنفيذ ذلك الوقف الاختياري.

٢٤ - **السيد ماتجيلا** (جنوب أفريقيا): قال إن الدول الأطراف بحاجة إلى القيام بعملية مفاوضات متسارعة حسبما جرى الاتفاق عليه في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ وذلك لإضفاء محتوى حقيقي على ما عليها من التزامات بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وبغض النظر عن التدابير الجديرة بالثناء التي تهدف إلى الحد من الترسانات النووية فإنه يجب التمييز بين هذه التدابير والخطوات التي اتخذت في اتجاه نزع السلاح النووي: فهذه التدابير لن تتم ترجمتها تلقائياً إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وذكر أن جنوب أفريقيا ترحّب بالإشارات الإيجابية التي ظهرت مؤخراً والتي تبيّن تجدّد الالتزام بعملية تحديد الأسلحة التي تدعو، مع ذلك، إلى زيادة خفض الأسلحة الاستراتيجية وغير الاستراتيجية على أساس الشفافية واللارجعة والقابلية للتحقق. وأشار إلى أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ترغب، كما هو واضح، في الاحتفاظ بأسلحتها النووية إلى أجل غير مسمّى. وليس من المقبول ألاّ تتحمّل بعض الدول مسؤولياتها إلاّ انتقائياً؛ إذ أن المبادئ الأساسية للمعاهدة ونتائج المؤتمرات الاستعراضية السابقة يجب احترامها بالكامل، بما يشمل الالتزام القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة أسلحتها النووية بشكل كامل. وأعرب عن عدم رضائه بالنسبة لعدم توفّر دليل ملموس على هذا الالتزام، وهو ما يدعو إلى تحقيق المزيد من التقدّم في تنفيذ النهج اللازم وهو نهج العمل ''خطوة - خطوة''. وقال إن وفده يقدّر رغبة بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية في تبادل المعلومات المتعلقة بترساناتها النووية وبأهدافها المتعلقة بنزع السلاح ويدعو تلك الدول جميعها إلى أن تفعل المزيد من أجل تعزيز الشفافية وبناء الثقة.

٢٥ - وواصل حديثه قائلاً إن جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء حالة الجمود في أعمال مؤتمر نزع السلاح الذي ينبغي أن يبذل كل جهد لبدء مفاوضات تهدف إلى فرض حظر عالمي يمكن التحقق منه على إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية وذلك لصالح نزع السلاح ومنع الانتشار على حدّ سواء. وأشار إلى أن معاهدة حظر الاختبارات تشكّل إسهاماً هاماً آخر بالنسبة لتحقيق هذه الأهداف. وذكر أن وفده يرحّب باعتزام الصين والولايات المتحدة السعي من أجل التصديق على ذلك الصك، خاصة وأن عدم التصديق من جانب دول معيَّنة يعوق دخوله حيِّز النفاذ.

٢٦ - واختتم حديثه قائلاً إن جنوب أفريقيا باعتبارها البلد الوحيد، حتى الآن، الذي قام طوعاً ومن طرف واحد بتدمير طاقته من الأسلحة النووية لا تزال تشعر بالقلق إزاء الدول التي تحتفظ بتلك الأسلحة، بما يشمل بعض الدول التي ليست طرفاً في الاتفاقية وتوجد لديها منشآت نووية غير خاضعة للضمانات. واختتم حديثه قائلاً إن جنوب أفريقيا سوف تواصل دعم جميع التدابير المتعلقة بنزع السلاح النووي وذلك من أجل إخلاء العالم من جميع أسلحة الدمار الشامل بما يشمل الأسلحة النووية.

٢٧ - **السيد شوشليبين** (الاتحاد الروسي): قال إن بلده، إذ يدرك كقوة نووية ما عليه من مسؤوليات خاصة بموجب المادة السادسة من المعاهدة، يواصل إجراء تخفيضات تتسم بالعمق واللارجعة والقابلية للتحقق في قدرته النووية. وأضاف قائلاً إن المعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة التي وقّع عليها بلده مع الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر خطوة هامة في هذه العملية وجزءاً من الإسهام المتزايد للاتحاد الروسي في مسألة نزع السلاح النووي. وأشار إلى أن المعاهدة الجديدة قد حلَّت محل اتفاق من أكثر اتفاقات نزع السلاح أهمية وهو المعاهدة التي أبرمت في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ (معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الأولى) وجعلت العالم أكثر أمانا واستقراراً وكانت بداية فترة شهدت المشاركة والتعاون. وكانت أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان أطرافاً في تلك المعاهدة، مع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة؛ ولم يكن للمعاهدة أن تلعب مثل هذا الدور التاريخي إذا لم تكن تلك البلدان الثلاثة قد وافقت على إزالة الأسلحة النووية من أراضيها والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدول غير حائزة للأسلحة النووية؛ وقد أدّى هذا إلى دعم الأمن فيها وتعزيز استقرارها الاستراتيجي.

٢٨ - وواصل حديثه قائلاً إن المعاهدة الجديدة، إضافة إلى أنها تحدّ من الأعداد الإجمالية للأسلحة الهجومية الاستراتيجية خلال سبع سنوات من دخولها حيّز النفاذ، قد أدخلت منصات الإطلاق الموزَّعة وغير الموزَّعة، وكذلك قاذفات القنابل الثقيلة، ضمن مجالها القانوني وقدَّمت زخماً إضافياً لإزالة تلك الأسلحة أو تحويلها. وقد اتفقت الأطراف على خفض العدد الإجمالي للرؤوس الحربية بمقدار الثلث، من الحدّ الأقصى السابق وهو ٢ ٢٠٠، وبما يزيد عن نصف العدد الإجمالي لوسائل الإيصال الاستراتيجية، من الحدّ الأقصى السابق وهو ١ ٦٠٠. وليس من الممكن تحقيق نزع السلاح النووي دون أن تؤخذ في الاعتبار التطوّرات في مجال الأسلحة الدفاعية الاستراتيجية والحاجة إلى وضع حدود على وزع نظم الدفاع بالصواريخ الاستراتيجية. وذكر أن الاتحاد الروسي لا يزال ملتزماً بتحقيق هذا الهدف الذي ينبغي أن يتم على أساس تعدد الأطراف وبرعاية الأمم المتحدة. وأشار في هذا السياق إلى مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وهو المشروع الذي قدِّم من جانب الاتحاد الروسي والصين كي ينظر فيه مؤتمر نزع السلاح، وإلى المقترح الذي قدَّمه بلده لإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة التي عُقدت بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق بشأن إزالة صواريخهما المتوسطة المدى والبعيدة المدى. وبالمثل فإن دخول معاهدة حظر التجارب حيّز النفاذ في أقرب وقت ممكن سيكون خطوة أساسية في اتجاه نزع السلاح النووي؛ وأي وقف اختياري للتجارب النووية، ولو كان ملموساً، لا يمكن أن يكون بديلاً للالتزامات القانونية ذات الصلة.

٢٩ - وقال إنه يجب أن يكون الهدف النهائي لنزع السلاح النووي العام والكامل منطوياً على تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والالتزام بمبدأ الأمن المتساوي للجميع. وبالإضافة إلى هذا فإنه ينبغي أن تشارك جميع الدول الحائزة

للأسلحة النووية في جهود الحدّ من الأسلحة التي يجري الاضطلاع بها فعلياً من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة؛ كما ينبغي اتخاذ خطوات لمنع وزع الأسلحة في الفضاء الخارجي ووقف تكديس الأسلحة التقليدية مع بذل جهود لتسوية النزاعات الإقليمية.

٣٠ - تولت الرئاسة السيدة باربوليسكو (رومانيا) نائبة الرئيس.

٣١ - **السيد غرينيوس** (كندا): قال إن الركائز الثلاث للمعاهدة لا بد وأن تصبح أكثر ترابطاً وذلك بعد تحقيق المزيد من التقدم في اتجاه جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. والتطوّرات الإيجابية التي تحققت مؤخراً من هذه الناحية ينبغي أن تعقبها تطوّرات أخرى؛ فهناك حاجة إلى أن تتخذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير تتسم بالشفافية لدعم الالتزامات التي تنص عليها المادة السادسة. وأشار إلى الدعوة التي وجهتها مجموعة الثمانية إلى البلدان الصناعية الكبرى بأن يعتمد المؤتمر وثيقة ختامية متوازنة ومتناسقة بحيث تتضمّن خطة عمل للمتابعة. وذكر أن كندا منذ أن تولت رئاسة المجموعة تحثّ البلدان التي لم تصدّق بعد على معاهدة حظر التجارب على أن تصدّق عليها؛ إذ أن دخول المعاهدة حيّز النفاذ يمثّل مهمة رئيسية للمجتمع الدولي. وأضاف قائلاً إنه من خلال الشراكة العالمية لمنع انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، التي تقودها مجموعة الثمانية، يبذل بلده أيضاً جهوداً كبيرة لحماية هذه الأسلحة وتدميرها، حيثما يكون ممكناً، في أجزاء مختلفة من العالم. وأشار إلى أن بلده يدعو أيضاً إلى إجراء مفاوضات من أجل إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصناعة أسلحة نووية؛ وإلى أن يبدأ فوراً العمل الرسمي في إعداد هذه المعاهدة بغض النظر عن مدى ضمان نتائجه. ويجب ألاّ يؤدي عدم التوصل إلى توافق في الآراء إلى إعاقة أعمال لجنة نزع السلاح.

٣٢ - وواصل حديثه قائلاً إن التزام كندا الثابت بنزع السلاح النووي قد استمر مع المراعاة الكاملة لعضويتها في منظمة حلف شمال الأطلسي؛ كما أنها ظلّت ملتزمة التزاماً راسخاً باتباع سياسة نووية مشتركة داخل تلك المنظمة، وستواصل وفقاً لذلك السعي من أجل إجراء مناقشات مستفيضة بشأن مسائل مثل مسألة الوضع النووي ومسألة الأسلحة التكتيكية الفرعية في سياق استعراض مفهومها الاستراتيجي. غير أن هذا لا يُعتبر حكماً مسبقاً على التطورات المستقبلية التي تشمل النظر في اتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح. ودعا إلى أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، على حد سواء، تقارير تفصيلية من أجل زيادة الشفافية وبناء الثقة بالنسبة لالتزامها المشترك بتنفيذ المعاهدة. وأخيراً، أكّد على ضرورة الاستفادة من التغييرات الإيجابية في مناخ الأمن الدولي ومن مجموعة الإجراءات الجديدة التي اقترحت من جانب أستراليا واليابان ومن ورقة العمل التي قدمها ائتلاف البرنامج الجديد وذلك من أجل وضع خطة عمل لنزع السلاح تعطي زخماً للخطوات العملية الثلاث عشرة.

٣٣ - **السيد شوشليبين** (الاتحاد الروسي): تحدّث نيابة عن وفد الاتحاد الروسي ووفد الولايات المتحدة الأمريكية وقال إن المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن اتخاذ تدابير لزيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها والتي جرى التوقيع عليها في براغ في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ هي خطوة هامة في اتجاه نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وقال إنه بالتوقيع على المعاهدة يكون البلدان قد أعربا مرة أخرى عن تعهدهما الراسخ بالوفاء بما عليهما من التزامات وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وأشار إلى أن التخفيضات التي يمكن التحقق منها ولا يمكن الرجوع عنها والتي وافق عليها الطرفان سيكون من شأنها خفض

ترسانتيهما النوويتين إلى المستويات التي كانتا عليها منذ ٥٠ عاما. وسوف يكون لتلك التخفيضات أثر إيجابي على الاستقرار والأمن الدوليين بما يفيد المجتمع الدولي بأسره. واختتم حديثه قائلاً إن وفد الاتحاد الروسي ووفد الولايات المتحدة الأمريكية يدعوان في هذا السياق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تقدم إسهاماً فعّالاً في اتجاه خفض أسلحتها النووية والحدّ منها وذلك بغية تعزيز الاستقرار الدولي وضمان توفير الأمن المتساوي والمتكامل للجميع.

٣٤ - **السيد دانون** (فرنسا): قال إن معاهدة عدم الانتشار هي المحور الرئيسي للأمن الجماعي ولذلك فإنه يجب دعمها. ولأن فرنسا قد أوفت بما عليها من التزامات تفرضها المعاهدة، وخاصة بموجب المادة السادسة، فإنها تكون قد قدمت مثالاً للدول الأخرى بتحملها لمسؤولياتها بالكامل؛ غير أنها لم تتمكّن من أن تحقق تقدماً وحدها إذ أن التقدّم في اتجاه تحقيق الهدف النهائي للمعاهدة يتطلب أن تُبذل جهود منسّقة من جانب جميع الأطراف، ولو أنه ينبغي ألاّ يكون هذا ذريعة للتقاعس.

٣٥ - واستطرد قائلاً إنه وفقاً لذلك اقترحت فرنسا عدداً من التدابير التي تقود إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية ويسوده السلم والاستقرار. وتلك التدابير التي نظر فيها الاتحاد الأوروبي تشمل الوقف الفوري لإنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية، وتفكيك المنشآت النووية ومواقع الاختبار، وكذلك الرؤوس النووية التي تم سحبها من الخدمة؛ وخفض جميع الترسانات النووية بدافع من روح المعاهدة الجديدة التي أبرمت بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي؛ والعمل على أن يقتصر دور الأسلحة النووية في مبادئ الدفاع على حالات الضرورة القصوى للدفاع عن النفس؛ وزيادة الشفافية بالنسبة لعدد الأسلحة النووية الموجودة لدى كل دولة، مثلما فعلت فرنسا والولايات المتحدة؛ والتصديق السريع على معاهدة حظر التجارب النووية من جانب جميع الدول وخاصة الدول المدرجة في المرفق الثاني التي لم تصبح بعد أطرافاً في ذلك الصك؛ وإجراء مفاوضات فورية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٣٦ - وقال إنه من الضروري أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار الظروف السياسية والاستراتيجية التي تؤدّي إلى تحقيق تقدّم في اتجاه نزع السلاح النووي. وهذا يشمل، أولاً وقبل كل شيء، وقف انتشار الأسلحة النووية مع الإشارة بصفة خاصة إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وإيران. وإذا لم تتم تسوية المسألة الإيرانية سيكون هناك احتمال لأن تحدث في المنطقة وفي العالم فوضى نووية تقضي على جميع الآمال بالنسبة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتعرّض للخطر أي احتمال لتحقيق نزع السلاح النووي. وإضافة إلى هذا فقد دُعي إلى بذل جهود في كل مجال من أجل الحدّ من التوترات الإقليمية وتعزيز الأمن الجماعي.

٣٧ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي أيضاً أن يخصّص جزء من أعمال المؤتمر لمسألة تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وذكر أن مبدأ الردع النووي الذي تؤمن به فرنسا هو أحد تلك الضمانات. وأشار إلى أن بلده قد قدَّم أيضاً من طرف واحد ضمانات أمنية إيجابية وسلبية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة. وقال إن دولاً يزيد عددها عن مائة دولة تتمتع بهذه الضمانات التي يقدمها بلده في حدود إطار إقليمي بموجب معاهدات تتعلق بمناطق خالية من الأسلحة النووية. وعلى هذا فإن فرنسا طرف في البروتوكولات ذات الصلة لمعاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبيلينداba، وهي تتطلع لاستئناف الحوار البنّاء مع جميع الأطراف المعنية من أجل حل المشكلات المعلقة التي نجمت عن المعاهدات الأخرى المماثلة. ودعا في ختام كلمته إلى أن يوصي المؤتمر الاستعراضي باتخاذ

خطوات عملية في اتجاه نزع السلاح بحيث يكون من الممكن تنفيذها خلال فترة زمنية قصيرة من أجل تحقيق تقدّم ملموس نحو إزالة جميع الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

٣٨ - **السيد سودا** (اليابان): قال إن التجربة المفجعة التي عاشها الشعب الياباني قد أوجدت فيه إصراراً لا يلين على أن يصبح العالم مأموناً وخالياً من الأسلحة النووية، وهو هدف يشاركه فيه العالم بأسره. وأضاف قائلاً إنه من المهم من هذه الناحية أن تتولى القيادة الدولتان اللتان تملكان أكبر مخزونات من الأسلحة النووية، ولهذا فإن اليابان ترحّب بالتوقيع على المعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة النووية التي أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وقال إن بلده يثني على تلك التخفيضات الثنائية وعلى التدابير التي اتخذتها فرنسا والمملكة المتحدة من طرف واحد لخفض ترساناتها النووية وزيادة الشفافية. وذكر أن اليابان تعلّق أيضاً أهمية على إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار، ودعا الدول التي ليست أطرافاً في المعاهدة إلى الانضمام للمعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية وذلك دون تأخير ودون شروط.

٣٩ - واستطرد قائلاً إن اليابان قدَّمت، بالتعاون مع أستراليا، مقترحاً لسياسة مشتركة يتضمّن الخطوط العريضة لمجموعة جديدة من التدابير العملية لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وهي تدابير تهدف إلى الاستفادة من التطوّرات الإيجابية الحالية في مجال نزع السلاح ومن الاتفاقات والإنجازات التي نتجت عن المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، مع التطلّع إلى مستقبل يكون العالم خالياً فيه من الأسلحة النووية. وذكر أن أحد التدابير الأولى في تلك المجموعة يتمثل في أن تؤكد من جديد الدول الأطراف تعهّدها بشكل قاطع بأن تحقق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية بما يؤدّي إلى نزع السلاح النووي.

٤٠ - وواصل حديثه قائلاً إن مجموعة التدابير تتضمّن أيضاً مناشدة لتوسيع نطاق المبادرة المشتركة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وهي مبادرة ثنائية حتى الآن، كي تشمل الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية. والمجموعة تدعو أيضاً جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى خفض ترساناتها النووية، كما تدعو الدول التي تعمل على زيادة ترساناتها وتوسيع نطاقها إلى خفض تلك الترسانات، أو على الأقل الإبقاء عليها عند مستواها الحالي. ويتعيّن أيضاً على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقلّل من دور الأسلحة النووية في استراتيجياتها الأمنية الوطنية وأن تقدّم تأكيدات أمنية سلبية أكثر قوة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتتضمّن المجموعة أيضاً اقتراحاً يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تتخذ تدابير لتقليل احتمال حدوث إطلاق عرضي أو غير مأذون به. ويجب أن يطبّق على عملية خفض الترسانات مبدأ اللارجعة ومبدأ القابلية للتحقّق. ودُعي أيضاً إلى زيادة الشفافية بالنسبة للقدرات في مجال الأسلحة النووية وذلك، مثلاً، عن طريق تقديم تقارير منتظمة إلى الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ويُعتَبر دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ في وقت مبكّر أحد الشواغل الرئيسية الأخرى للدول الأطراف.

٤١ - وقال إنه مما يؤسف له أنه على الرغم من حدوث بعض التطوّرات الإيجابية لا يزال مؤتمر نزع السلاح في حالة جمود وأن المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لم تبدأ بعد. وأضاف قائلاً إن اليابان تدعو إلى البدء فورا في وضع المعاهدة وإبرامها في وقت مبكّر، كما أنها تحثّ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الإعلان عن وقف إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية وعلى إدامة ذلك الوقف.

٤٢ - وأضاف قائلاً إنه مع فشل المؤتمر الاستعراضي الأخير الذي عُقد في عام ٢٠٠٥ سيكون حدوث فشل آخر ضربة

مدمّرة لنظام معاهدة عدم الانتشار ونكسة كبيرة بالنسبة للجهود الجماعية التي تبذل لتخليص العالم من الأسلحة النووية. واختتم حديثه قائلاً إن اليابان تأمل من هذه الناحية في أن تسهم المقترحات التي قدمتها، بالتعاون مع أستراليا، في إعداد وثيقة ختامية متوازنة وتطلّعية.

٤٣ - **السيدة كندي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن المؤتمر الاستعراضي قد أتاح فرصة أمام جميع الدول الأطراف كي تعرب عن تجديد التزامها بالهدف الرئيسي للمعاهدة وهو: منع الآثار المدمّرة للحرب النووية. وأضافت قائلة إن استعراض الوضع النووي الذي أجرته حكومتها مؤخراً يشدِّد على أهمية أن يستمر إلى الأبد سجل عدم استخدام الأسلحة النووية، الذي يشمل فترة ٦٥ عاماً، بالنسبة لجميع الأمم وليس بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحدها. وذكرت أن منع نشوب حرب نووية ليس، مع ذلك، أمراً يمكن لأية دولة أن تحققه وحدها. وأشارت إلى أن كل دولة تستفيد، وكل شخص على كوكب الأرض يستفيد، من الجهود التي تبذل لمواجهة الأخطار النووية العالمية، كما أنه يمكن لكل دولة أن تسهم في نجاح تلك الجهود. وهناك ثلاثة مجالات يحتاج المجتمع الدولي إلى أن يعمل فيها بتعاون للحدّ من المخاطر النووية، وهي مجالات نزع السلاح ومنع الانتشار والأمن النووي.

٤٤ - وفيما يتعلق بنزع السلاح، قالت إن حكومتها قد أكّدت من جديد التزامها بالسعي من أجل تحقيق السلم والأمن لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، وهي رؤية يتطلب تحقيقها العمل بصبر وعلى نحو مستمر. والخطوات المحددة التي ينبغي اتخاذها في اتجاه تحقيق هذا الهدف تشمل التوقيع على المعاهدة المبرمة مع الاتحاد الروسي بشأن خفض الأسلحة النووية وبذل جهود في اتجاه التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأشارت إلى أن الولايات المتحدة قد ضاعفت أيضاً الجهود التي تبذلها للتفاوض بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٤٥ - وفيما يتعلق بمنع الانتشار، قالت إن الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز المعاهدة كأساس للتعاون الدولي من أجل منع زيادة انتشار الأسلحة النووية. وأضافت أن الصفقة الرئيسية التي ستعقدها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتمثل في أنها سوف تحصل مقابل التزامها بعدم اقتناء أسلحة نووية على التزام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح. والصفقة تعمل في الاتجاهين: فالتعهدات بمنع الانتشار من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تساعد في إيجاد بيئة دولية مستقرة وآمنة تجعل من الممكن العمل في اتجاه تحقيق هدف نزع السلاح النووي. غير أن هذه الجهود قد لا تحقّق نجاحاً إذا ما سُمح للمخالفين بالعمل مع الإفلات من العقوبة، كما أنه ستكون هناك حاجة إلى إنشاء آليات تحظى بدعم دولي لإحباط عدم الالتزام ومنعه. وينبغي أيضاً أن تعمل عناصر المجتمع الدولي معاً لحل المنازعات الإقليمية التي قد تشجِّع الدول المتنافسة على اقتناء الأسلحة النووية والاحتفاظ بها وذلك من أجل تقليل انعدام الثقة والتعجيل بزيادة خفض تلك الأسلحة وإزالتها في نهاية المطاف.

٤٦ - وذكرت أنه لزيادة الفوائد التي تحققها المعاهدة بالنسبة للأمن إلى أقصى حدّ ممكن لا تزال حكومتها ملتزمة بتحقيق هدف الالتزام العالمي. وقالت إن حكومتها تدعو الدول التي لم توقّع بعد على الاتفاقية إلى اتباع المعايير والممارسات الواردة في المعاهدة وفي النظام الأوسع نطاقاً المتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية، كما تدعو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وهي الدولة التي أعلنت انسحابها، إلى أن تلتزم من جديد بالمعاهدة وبالضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤٧ - وواصلت حديثها قائلة إن التحقّق الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوفّر ارتباطاً هاماً بين الأهداف المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح التي وُضعت الاتفاقية لتحقيقها. ويمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تختار قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحقق من المواد التي تقرر تلك الدول أنه لم تعد توجد حاجة إليها لأغراض صنع الأسلحة. ومنذ نهاية الحرب الباردة قامت الولايات المتحدة بخلط حوالي ١١٨ طناً من اليورانيوم العالي التخصيب المستخرج من برامج الدفاع لتحويله إلى وقود منخفض التخصيب للمفاعلات، وكان جزء كبير منه خاضعاً لإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تتعلق بالضمانات والتفتيش. والولايات المتحدة تعمل مع الاتحاد الروسي للتخلّص من ما لا يقل عن ٦٨ طناً من البلوتونيوم المستخرج من برامج الأسلحة، كما أن الوكالة ستقوم بدور حاسم للتحقق في إطار هذا الجهد. وينبغي أيضاً أن تسند إلى الوكالة مسؤولية التحقّق من أن الدول لا تنتج مواد انشطارية جديدة لاستخدامها في الأسلحة النووية.

٤٨ - وأضافت قائلة إن العنصر الثالث في البرنامج هو الأمن النووي. ويجب أن يُمنَع استخدام الأسلحة النووية ليس فقط من جانب الدول بل أيضاً من جانب الجهات الفاعلة التي تمارس العنف وليست دولا. واحتمال توفّر مواد تصلّح لصنع الأسلحة وانتشار المعرفة بكيفية صنع سلاح نووي بسيط يجعل من ذلك تهديداً حقيقياً وخطيراً. وقالت إنه لذلك فإن الرئيس أوباما قد حدَّد الهدف المتمثل في تأمين أكثر المواد النووية حساسية في العالم خلال فترة أربع سنوات. والأمن النووي هو جزء أساسي من الجهود التي تبذل لتوفير الظروف التي تؤدّي إلى جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية.

٤٩ - وذكرت أن ركائز المعاهدة الثلاث تشكّل هيكلاً صلباً للجهود الأوسع نطاقاً التي تهدف إلى التصدّي للمخاطر النووية في جميع أنحاء العالم، غير أن الهيكل قد لا يكون قادراً على الصمود إذا تلقت الدعم بعض الأجزاء دون أن تتلقاه أجزاء أخرى. واختتمت حديثها قائلة إن الخيار المتاح واضح: يجب على جميع دول العالم أن تعمل معاً لدعم ركائز المعاهدة الثلاث من أجل ضمان أن تستفيد الأجيال المقبلة من فوائدها.

٥٠ - **السيد بوجا** (إندونيسيا): قال إنه يجب ألاّ يكون عدم إحراز تقدّم في السابق بالنسبة لجدول الأعمال العالمي لنزع السلاح سبباً لتجاهل البوادر التي تدعو للتفاؤل. وأضاف قائلاً إن إندونيسيا تفخر بوضعها كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وبدأت مؤخراً عملية التصديق على معاهدة حظر الاختبارات النووية.

٥١ - واستطرد قائلاً إن وفده على اقتناع بأنه لا يوجد مكان لمبادئ أمنية تستند إلى الأسلحة النووية. وينبغي بدلاً من ذلك أن يتعاون المجتمع الدولي لتحقيق السلام والرخاء استناداً إلى مبادئ التعددية والقانون الدولي. وطالما ظل سلاح نووي واحد موجوداً سيظل احتمال استخدامه، عمداً أو عن طريق الخطأ، قائما. ولذلك فإنه يجب أن تعمل الدول الأعضاء معاً لإبرام معاهدة عالمية للأسلحة النووية تتضمّن إطاراً زمنياً محدداً لتحقيق نزع السلاح النووي بالكامل.

٥٢ - وقال إن الضمانات الأمنية قد قدِّمت من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية من خلال بروتوكولات لبعض المعاهدات التي أنشئت بموجبها مناطق خالية من الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن هذا التطوّر قد لقي ترحيباً فإنه كان مجرد حل جزئي وذلك بالنظر إلى أن تلك المناطق لم تشمل جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. والقرار الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح بتوفير أرضية مشتركة لبدء المفاوضات سيتيح فرصة مناسبة لبحث الضمانات الأمنية بطريقة تتسم بالشفافية والشمولية. كذلك فإن المجتمع

المدني العالمي يقوم بدور هام في المناصرة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

٥٣ - وواصل حديثه قائلاً إن أي تهديد بالانتشار، أيّاً كان مصدره، ينبغي أن يعالج بشكل مباشر ولكن دون تمييز أو استخدام معايير مزدوجة. غير أن التعاون في مجال الطاقة النووية مع الدول التي ليست طرفاً في المعاهدة لا يعزّز مصداقيتها ويعطي إشارة غير مشجّعة للأطراف. وذكر أن انضمام إسرائيل إلى المعاهدة ووضع جميع مرافقها التي لها صلة بالمواد النووية تحت حماية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهما أهمية حيوية. وفي ختام كلمته حثّ الدول التي لا تزال غير منضمة إلى المعاهدة إلى أن تنضم إليها في أسرع وقت ممكن.

٥٤ - **السيد دي ماسيدو سوريس** (البرازيل): قال إنه قبل عشر سنوات اشتركت البرازيل وشركاؤها في تحالف البرنامج الجديد في مفاوضات بشأن وضع برنامج عمل تطلّعي وعملي، وهو برنامج أصبح معروفاً باسم ''١٣ خطوة عملية لنزع السلاح''. وقد كان هذا بمثابة خطوة أولى حاسمة بالنسبة لعملية الاستعراض المعزّزة بعد تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمّى.

٥٥ - وأضاف قائلاً إنه ليس من المتصوّر أن يظل مفهوم الردع النووي، مع كل ما له من آثار استراتيجية، مستخدماً في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ولا توجد حاجة إلى استخدام الأسلحة النووية لردع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، كما أن تلك الأسلحة لا تزال قليلة الفائدة بالنسبة لردع التهديدات الإرهابية. والاستنتاج المنطقي الوحيد هو أن الردع والمبادئ المناظرة لا تنطبق إلاّ على الدول الحائزة للأسلحة النووية في علاقاتها مع بعضها البعض. والمبادئ الاستراتيجية المتطوّرة التي يدَّعى أنها قد برَّرت امتلاك الأسلحة النووية لها معنى أساسي بدرجة أكبر وهو إثارة الشعور بالسلطة والسيطرة بالنسبة لمن يمتلكونها. ومبدأ الأمن غير المنقوص للجميع لا ينطبق على الجميع إذا كان مستنداً إلى الأسلحة النووية.

٥٦ - وواصل حديثه قائلاً إن نجاح اللجنة في تحقيق نتائج إيجابية يتطلب: (أ) تعهّد الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تزيل ترساناتها النووية بالكامل؛ و (ب) الالتزام بتحقيق الهدف المتمثل في إبرام اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية وتحرِّم تلك الأسلحة تماماً؛ و (ج) الالتزام بتقليص دور الأسلحة النووية في المبادئ الاستراتيجية للتحالفات العسكرية؛ و (د) زيادة الإجراءات التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل جعل ترساناتها النووية متسمة تماماً بالشفافية والمساءلة؛ و (هـ) التوقّف عن صيانة آلاف الأسلحة النووية الموجودة في حالة تأهب قصوى والبدء فوراً في عملية تسريح غير قابلة للإلغاء؛ و (و) استئناف العمل في مؤتمر نزع السلاح، وخاصة من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ و (ز) اتخاذ خطوات فورية لضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ؛ و (ح) سحب أية تحفّظات أو إعلانات تفسيرية من طرف واحد تكون قد قدّمتها دولة حائزة للأسلحة النووية وتتعارض مع هدف المعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة ومع الغرض منها.

٥٧ - واستطرد قائلاً إن البرازيل وشركائها في ائتلاف البرنامج الجديد قد قدموا ورقة عمل تتضمن ٢٢ توصية بشأن نزع السلاح النووي بالاستناد إلى الخطوات العملية الثلاث عشرة. وقال في نهاية حديثه إن الغالبية العظمى من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لم تتوقف في أي وقت عن أداء واجباتها المتعلقة بعدم الانتشار وتشترط للوفاء بها توفير ظروف دولية غير محدودة وأكثر ملاءمة. ومن المتوقع أن يكون للدول الحائزة للأسلحة النووية موقف مماثل بالنسبة لنزع السلاح.

٥٨ - **السيد أغويري دي كارسير** (إسبانيا): تحدّث نيابة عن الاتحاد الأوروبي وقال إن البيان قد حظي بالتأييد من جانب البلدين المرشحين كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلدان المحتمل ترشيحها للعضوية وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا، وأيسلندا العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وهي عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك جورجيا وأرمينيا وأوكرانيا.

٥٩ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يؤكّد من جديد التزامه بالسعي من أجل جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يرحّب بتدابير ومبادرات نزع السلاح النووي التي اتخذتها الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية العضوان في الاتحاد الأوروبي. وقال إنه في قرار صدر مؤخراً شدَّد مجلس الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى تحقيق تقدّم ملموس في عملية نزع السلاح النووي وخاصة من خلال إجراء خفض شامل في المخزون العالمي للأسلحة النووية وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة وإلى دخول معاهدة الحظر الشامل حيّز النفاذ على وجه السرعة وبدء المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٦٠ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالتخفيضات الكبيرة للأسلحة النووية التي أجريت منذ انتهاء الحرب الباردة، بما يشمل التخفيضات التي أجرتها الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية العضوان في الاتحاد الأوروبي، وبالاتفاق الجديد الهام الذي عُقد بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية. وأشار إلى أن هذا يُعتَبر خطوة أساسية إلى الأمام لأن هذين البلدين لا يزالان يحتفظان بنسبة ٩٥ في المائة تقريباً من مخزونات العالم من الأسلحة النووية. وقال إن الاتحاد الأوروبي يشير إلى استمرار وجود ترسانات غير استراتيجية كبيرة موزّعة ومكدّسة، وهي ترسانات غير مشمولة في الاتفاقات الرسمية لتحديد الأسلحة وفي الالتزام المنصوص عليه في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وخفض تلك الترسانات وإزالتها في نهاية المطاف هما جزء لا يتجزأ من عملية نزع السلاح وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة.

٦١ - وقال إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ في وقت مبكّر والبدء في إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سوف يوفّران غطاءً عالمياً آخر للترسانات النووية، وهو غطاء له أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق المزيد من التقدّم بالنسبة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وإلى أن تدخل تلك المعاهدة حيّز النفاذ يدعو الاتحاد الأوروبي الدول إلى الالتزام بوقف للتجارب النووية، والامتناع عن القيام بأعمال تتعارض مع المعاهدة، والقيام في أقرب وقت ممكن بتفكيك جميع مرافق التجارب النووية بطريقة تتسم بالشفافية والانفتاح. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم العملي من أجل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتعزيز الثقة في نظام التحقّق الخاص بها. وقال إن الاتحاد الأوروبي يثني على التقدّم الذي جرى إحرازه من خلال نظام الرصد الدولي الذي أثبت كفاءته في الكشف عن التجارب النووية السرّية التي أجرتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

٦٢ - وأضاف قائلاً إن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو عنصر مكمّل لمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر التجارب، ويجب أن يحثّ المؤتمر الاستعراضي الدول على البدء في إجراء مفاوضات دون مزيد من التأخير. وإلى أن تدخل تلك المعاهدة حيّز النفاذ يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى أن تؤيد فرض حظر فوري على إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأجهزة النووية، ويرحّب

بالإجراءات التي اتخذها في هذا الشأن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية.

٦٣ - وواصل حديثه قائلاً إن الاتحاد الأوروبي سوف يتابع مسألة ربط الضمانات الأمنية على نحو قانوني بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في معاهدة منع الانتشار، ودعا جميع الدول إلى أن تتخذ تدابير عملية للحد من احتمالات نشوب حرب نووية عن طريق الخطأ.

٦٤ - وأخيراً فإن مسألة انتشار الصواريخ التي يمكن استخدامها لإطلاق أسلحة دمار شامل هي أيضاً مسألة تثير القلق في سياق الأمن الدولي، وهو قلق تزايد بسبب التجارب التي أجريت مؤخراً خارج نطاق جميع نظم الإخطار الموجودة. وهناك حاجة إلى ردّ جماعي على انتشار الصواريخ، وهو ما ينبغي أن يبدأ بإجراء مشاورات بشأن إبرام معاهدة متعددة الأطراف تحظر صنع الصواريخ القصيرة المدى والمتوسطة المدى التي تطلق من الأرض إلى الأرض. واختتم حديثه قائلاً إن تعزيز مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية يمكن أن يدعم بدرجة كبيرة الجهود العالمية المتعلقة بمنع الانتشار ونزع السلاح وذلك بزيادة الثقة والشفافية.

٦٥ - **السيد مانفريدي** (إيطاليا): قال إن المهمة ذات الشقين التي تنظر فيها اللجنة تتضمّن تقييم التقدّم المحرز في اتجاه نزع السلاح النووي ووضع خطة عمل من أجل المستقبل. وينبغي أن يركِّز التقييم على الأهداف الفعلية التي تحققت وأن يستمر كطريقة محايدة بقدر الإمكان؛ مع تفادي إصدار أحكام تقييمية واتخاذ مواقف سياسية. وينبغي أن تكون خطة العمل - التي ستضعها الهيئة الفرعية الأولى - مستندة إلى الخطوات العملية الثلاث عشرة التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. ويجب أن تكون خطة العمل خطة طموحة ولكن دون مبالغة، وذلك لتفادي تكرار حالات الفشل السابقة في تنفيذ تلك الخطوات. وإضافة إلى هذا فإن مبدأ اللارجعة ومبدأ القابلية للتحقق يجب أن تجسدهما خطة العمل باعتبار أنهما يمثّلان عاملين ثابتين في الجهود التي تبذلها الدول الأطراف لتحقيق الهدف المتمثل في جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية.

٦٦ - وواصل حديثه قائلاً إن نزع السلاح النووي يشكّل عملية معقّدة تنطوي على عدة عناصر هي: دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ؛ وإبرام معاهدة يمكن التحقّق من تنفيذها لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وتوفير ضمانات أمنية سلبية؛ وإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية؛ وتحقيق توافق في الآراء بشأن منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي.

٦٧ - وقال إن التوقيع مؤخراً على معاهدة جديدة للحدّ من الأسلحة الاستراتيجية من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، وهما البلدان الحائزان فيما بينهما على نسبة من الأسلحة النووية في العالم تزيد عن ٩٠ في المائة، يمثّل نجاحاً مشهوداً يجب الاستفادة منه وليس التقليل من شأنه، وهو ما سيؤدي إلى تسهيل أعمال اللجنة الرئيسية الأولى.

٦٨ - وأضاف قائلاً إن العالم يمر بمنعطف خطير وذلك بالنظر إلى أن الدول الخمس الكبرى الحائزة للأسلحة النووية تدرك أن الردع الذري قد أصبح بشكل متزايد غير منطبق على الدفاع الوطني وتعمل على مواءمة مبادئها النووية وفقاً لذلك، كما أن بعض البلدان التي لا تزال مقتنعة بأن تلك الأسلحة لا يمكن الاستغناء عنها تنفق أموالاً طائلة لتوسيع ترساناتها التي تعتبر واسعة أصلاً وذلك على أساس اعتقادها الخاطئ بأن عدم إجراء ذلك التوسيع سيؤدي إلى تهديد وجودها الوطني أو إلى أن يصبح صوتها غير مسموع في

الساحة الدولية. واختتم حديثه قائلاً إنه من الضروري ضمان أن يكون الرأي الأول هو الرأي السائد.

٦٩ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إنه على الرغم من حدوث تطوّرات إيجابية مثل توقيع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على معاهدة جديدة للحدّ من الأسلحة الاستراتيجية فإنه يتعيّن على الدول الأطراف أن تضاعِف جهودها من أجل تحقيق التنفيذ الكامل للمعاهدة، وخاصة للمادتين الأولى والسادسة. وبالنظر إلى أن خفض الترسانات، رغم أهميته المؤكّدة، لا يشكل وحده وفي حد ذاته جهداً لنزع السلاح فإنه ينبغي أن يُنظَر في المعاهدة الثنائية الجديدة في سياق عملية واسعة النطاق ومستمرة لتحقيق خفض منتظم يكون من شأنها في نهاية المطاف توسيع نطاق ذلك الخفض كي يشمل جميع الأسلحة النووية من أجل إزالة ترسانات تلك الدول بالكامل.

٧٠ - وواصل حديثه قائلاً إنه يجب الإقرار بأن المؤتمر الاستعراضي ليس في وضع يسمح بإجراء مفاوضات بشأن وضع برنامج شامل لنزع السلاح النووي، وهو ما يدخل ضمن مهام مؤتمر نزع السلاح. وينبغي بدلاً من ذلك أن تضع اللجنة الرئيسية الأولى خارطة طريق تحدّد الخطوط العريضة لأولويات محدّدة هي: عملية مستدامة لنزع السلاح النووي تشترك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ ونشاط متعدد الأطراف مع التأكيد بصفة خاصة على أن يُجري مؤتمر نزع السلاح مفاوضات عاجلة بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والصكوك الأخرى التي جرى بالفعل التفاوض بشأنها حيّز النفاذ؛ والالتزام التام بمعاهدات يتم بموجبها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بما يشمل سحب، أو تعديل، الإعلانات التفسيرية المتعلقة بتلك المناطق. واختتم حديثه قائلاً إن وفده سوف يتعاون بالكامل في إعداد خارطة الطريق.

٧١ - **السيد نجفي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن نزع السلاح النووي وتقديم ضمانات أمنية كانا ضمن العناصر الرئيسية في مجموعة القرارات التي أدّت إلى تمديد معاهدة منع الانتشار إلى أجل غير مسمّى في عام ١٩٩٥. وأضاف قائلاً إن اعتماد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للخطوات العملية الثلاث عشرة قد جدّد الآمال بالنسبة لتنفيذ نزع السلاح الذي يشكّل إحدى الركائز الأساسية للمعاهدة. وذكر أنه مما يؤسف له أن التطورات التي أعقبت ذلك في هذا المجال لم تكن تبشّر بالخير. فعلى الرغم من التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة والتعهّدات التي قدَّمتها تلك الدول في المؤتمرات الاستعراضية ظل السلم والأمن الدوليان مهدَدين بسبب استمرارها في تطوير ووزع آلاف الرؤوس الحربية النووية والإبقاء عليها في ترساناتها.

٧٢ - وواصل حديثه قائلاً إنه بغض النظر عن التصريحات الرنانة التي أدلي بها مؤخراً بشأن خفض الترسانات النووية فإن عدم اتخاذ إجراءات عملية في هذا المجال واستمرار الجهود التي تهدف إلى التوسّع في الصواريخ الدفاعية بعد إلغاء معاهدة الحدّ من القذائف المضادة للقذائف التسيارية هما من بين العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاقات التي وضعت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وهو المؤتمر الذي دعت وثيقته الختامية الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تجعل المواد الانشطارية المستخرجة من الأسلحة المسحوبة من الخدمة خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأشار إلى أن المعاهدة الجديدة المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي جرى التوقيع عليها في نيسان/أبريل ٢٠١٠ من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية تنص فقط على أن تُسحب من الخدمة الأسلحة النووية الموجودة لدى الدول الأطراف بينما لا يزال التدمير الفعلي لتلك الأسلحة أمراً اختيارياً. وبالنظر إلى أن المعاهدة ليست لها آلية

تحقق فإنها لا تتضمّن مبادئ زيادة الشفافية أو تناقص دور الأسلحة النووية أو اللارجعة، وهي المبادئ التي جرى الاتفاق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى هذا فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تتمكّن من اتخاذ خطوات عملية في اتجاه تخفيض الأسلحة النووية التكتيكية، وهو ما ينطوي على عدم تنفيذ التزام آخر جرى تحديده في مؤتمر عام ٢٠٠٠.

٧٣ - واستطرد قائلاً إن جمهورية إيران الإسلامية تؤمن إيماناً راسخاً بأنه ينبغي أن يشكّل المؤتمر الحالي لجنة دائمة لضمان الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي والتحقق منه وذلك بالنظر إلى عدم وجود آليات لهذا الغرض. وأشار إلى أن المجتمع الدولي يتوقّع، عن حق، صدور بيانات بشأن خفض الترسانات النووية بحيث يتم اتخاذ إجراءات بشأنها على نحو يتسم بالشفافية والقابلية للتحقق واللارجعة. وذكر أنه على الرغم من التعهّدات التي قدمتها الحكومة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية فإن استعراض الوضع النووي الجديد الذي أجرته يشير إلى تطوير وتحديث الترسانة النووية لذلك البلد مع عدم قيامه باتخاذ تدابير محدَّدة في اتجاه التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما أنه يقدّم مؤشرات واضحة لاستمراره في اتباع سياسة التهرّب من الوفاء بالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح النووي. وبيَّن الاستعراض أيضاً أن من الممكن استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها، ضد الدول غير الحائزة لها وهو ما يتعارض مع الضمانات التي قدمتها في عامي ١٩٦٨ و ١٩٩٥ الدول الحائزة للأسلحة النووية. والتطوّرات الأخرى التي تبعث على القلق تشمل برنامج ''ترايدنت'' (Trident) للمملكة المتحدة وإضافة فرنسا لغوّاصة مزوَّدة بصواريخ تسيارية تحمل رؤوساً نووية إلى ترسانتها النووية، وكذلك التزام فرنسا الصمت بالنسبة للبرنامج النووي السرّي الإسرائيلي.

٧٤ - وقال إنه يجب أن يعالج المؤتمر الحالي على وجه السرعة شواغل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالنسبة لتطوير ووزع أسلحة نووية جديدة ووسائل إطلاقها وذلك بالنظر في إصدار قرار يمنع تطوير الأبحاث المتعلقة بتلك الأسلحة والوسائل وتحديثها وإنتاجها ويفرض حظراً على إنشاء أية مرافق لهذا الغرض. ويجب أيضاً أن يهتم المؤتمر الحالي ببحث الانتهاك العلني من جانب الولايات المتحدة الأمريكية للمادة الأولى من المعاهدة الذي أشير إليه في الاستعراض الجديد للوضع النووي ويتمثل في وزع أسلحة نووية في مناطق تابعة للاتحاد الأوروبي. وينبغي بالمثل أن تمتنع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن التشارك النووي تحت أية ذريعة حتى لو كانت وضع ترتيبات أمنية للتحالفات العسكرية.

٧٥ - وواصل حديثه قائلاً إن سياسة التقاعس التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية بالنسبة لما تشكّله الترسانة النووية للنظام الصهيوني من تهديدات حقيقية للسلام والأمن الإقليميين والدوليين تكشف بوضوح عن ازدواجية المعايير وتشكّل عملاً من أعمال الانتشار الأفقي. وفي حين يجب بحث الدور الذي يمكن أن تؤديه الجهات الفاعلة خلاف الدول بالنسبة للانتشار النووي فإنه مما يؤسف له أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تستخدم هذه المسائل كذرائع للاحتفاظ بالأسلحة النووية ولتجاهل ما عليها من التزامات بالنسبة لنزع السلاح.

٧٦ - وأضاف قائلاً إنه بالنظر إلى أنه ليس من الممكن أن ينتظر المجتمع الدولي لفترة غير محددة كي تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ينبغي أن يعتمد المؤتمر إطاراً زمنياً واضحاً لتنفيذ المادة السادسة تنفيذاً كاملاً. وذكر أن بلده يدعم بحزم، من هذه الناحية، الاقتراح الذي قدمته حركة بلدان عدم الانحياز بتحديد عام ٢٠٢٥ كموعد نهائي

لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وأكَّد من جديد الدعوة التي وجَّهها بلده لإنشاء لجنة مخصصة تابعة لمؤتمر نزع السلاح لإجراء مفاوضات بشأن اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية. وقال إنه إلى أن يتحقق إبرام هذه الاتفاقية يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن تطوير الأسلحة النووية وإجراء بحوث بشأنها، والتهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها، وتحديث الأسلحة النووية ومرافقها، ونشر الأسلحة النووية في أراضي بلدان أخرى، وإبقاء أسلحتها النووية في حالة تأهب قصوى.

٧٧ - وانتقل إلى مسألة الضمانات الأمنية وأشار إلى أنه في أوائل الثمانينيات تعهّدت جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، مع بعض التحفّظات، بأن تمتنع عن استخدام الأسلحة النووية ضد الدول الأطراف في المعاهدة والدول التي تخلّت عن إنتاج تلك الأسلحة واقتنائها، وهو تعهّد أشير إليه في مجموعة المقرّرات التي اتُّخذت في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها والمنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥). وينبغي ألاّ ينتظر المجتمع الدولي دون أن يرد على ذلك إلى أن يتم تطوير تلك الأسلحة بل والتهديد باستخدامها. وهذا المبدأ البغيض الذي جرى الإعلان عنه رسمياً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي يشير إلى أنه لم تستخلص دروس من كابوس هيروشيما وناغازاكي.

٧٨ - وقال إن جمهورية إيران الإسلامية تعتقد بأنه ينبغي ألاّ تضفي الأسلحة النووية تأثيراً سياسياً أو قدرة سياسية بما يؤثّر على الأحداث العالمية أو يؤدّي إلى تغيير قرارات الدول ذات السيادة. وذكر أن دولاً معيّنة حائزة لأسلحة نووية، مثل فرنسا، قد حاولت التعتيم على عملية استعراض المعاهدة وتقديم ادّعاءات لا أساس لها من الصحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل صرف الأنظار عن سجلاتها وسياساتها المزرية.

٧٩ - وواصل حديثه قائلاً إنه يجب أن يتناول المؤتمر الحالي بشكل ملموس مسألة عدم إصدار المؤتمرات السابقة لتوصيات بشأن تقديم ضمانات سلبية غير مشروطة، دون تمييز، إلى جميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي هي أطراف في المعاهدة. وذكر أن أي اقتراح لجعل هذه الضمانات مشروطة، باستخدام أوجه القلق المتعلقة بعدم الانتشار كذريعة، محكوم عليه بالفشل. وأضاف قائلاً إنه لذلك فإن حكومته تقترح إنشاء لجنة مخصصة تتولى صياغة صك مُلزِم قانوناً بشأن عدم مشروعية الأسلحة النووية وتقديم ضمانات أمنية غير مشروطة بحيث يقدَّم الصك إلى المؤتمر كي ينظر فيه ويعتمده. وينبغي أيضاً أن يعتمد المؤتمر مقرّراً يحظر استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها، ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

٨٠ - وقال إن إيران قد عقدت أيضاً في نيسان/أبريل ٢٠١٠ في طهران مؤتمراً دولياً بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد بحث المؤتمر التحديات الحالية التي تواجه تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي. وأشار إلى أن المرشد الأعلى للبلد قد شدَّد على أن المسؤولية عن حماية البشرية من التهديد الخطير الذي يشكّله استخدام أسلحة الدمار الشامل تقع على عاتق الجميع. واختتم حديثه قائلاً إن المحافظة على التوازن الدقيق بين الركائز الثلاث للمعاهدة لها أهمية حيوية بالنسبة للمحافظة على مصداقيتها ونزاهتها؛ ولن يكون في مقدور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قبول أية التزامات طالما أن الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة لتلك الأسلحة لم تتحقّق.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.